Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS) • Vol 9, Issue 6 (2025) • P: 102 - 82
https: //journals.ajsrp.com/index.php/jeps
ISSN: 2522-3399 (Online) • ISSN: 2522-3399 (Print)

Education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia in achieving sustainable development (Analytical study)

Ms. Wafiah Othman Alsubhi*, Ms. Maha Saleh Saad Alyahyan, Prof. Fatimah Abdallah Albeshr
Imam Muhammad bin Saud University | KSA

Received: 01/10/2024
Revised: 19/10/2024
Accepted: 16/12/2024
Published: 30/05/2025

* Corresponding author: wosubhi@hotmail.com

Citation: Alsubhi, W. O., Alyahyan, M. S., & Albeshr, F. A. (2025). Education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia in achieving sustainable development (Analytical study). *Journal of Educational and Psychological Sciences, 9*(6), 82 – 102. https://doi.org/10.26389/AJSRP.M031024

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study aimed to identify the extent to which the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia includes the pillars of sustainable development in its dimensions (economic, social, environmental). The study relied on the descriptive analytical approach by relying on the content analysis method. The study reached many quantitative and qualitative results, the most prominent of which are: The number of times the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia included the pillars of sustainable development reached (95) times, Most of them were in implicit texts, and the most included pillar of sustainable development in the provisions of the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia is the social dimension, which received (64) repetitions, with a percentage of (67%). The economic dimension also came in second place, as it obtained (28) repetitions, at a rate of (30%), while the environmental dimension ranked third and last, as it received (3) repetitions, at a rate of (3%). The results showed how the provisions of the educational policy document in the Kingdom focused on including the content of some of its provisions (236) texts. It is relevant to the social dimension to an appropriate extent compared to the economic and environmental dimensions, as (68) items of the document were linked to the social dimension, and the items of the educational policy document in the Kingdom did not give attention to the environmental dimension, It contained phrases within three items related to the environment without including in its items any of the indicators of sustainable development related to the environmental dimension, especially those that emphasize preserving the environment, investing in renewable and clean energy resources, focusing on environmental awareness, protection from disasters and environmental risks, and other indicators related to sustainable development. It recommended The study calls for the need to update the educational policy document in the Kingdom of Saudi Arabia and include the indicators presented by the study as pillars of sustainable development in the field of education to keep pace with global changes and developments of the times.

Keywords: Saudi Arabia Education Policy Document, Development Pillars, Sustainable Development.

وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية)

أ. وفية عثمان الصبحي*، أ. مها صالح سعد اليحيان، أ.د/ فاطمة عبد الله البشر
جامعة الإمام محمد بن سعود | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على ما تضمنته وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من بنود تحدد توجهات التعليم بالمملكة العربية السعودية في إطار التنمية المستدامة بأبعادها(الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الكمية والكيفية من أبرزها: أن عدد تكرارات تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة لدعائم التنمية المستدامة بلغت(95) تكراراً، حيث كانت معظمها في نصوص ضمنية، كما أن أكثر دعائم التنمية المستدامة تضميناً في بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة هو البعد الاجتماعي حيث حصل على(64) تكراراً وبنسبة(67%)، كذلك جاء البعد الاقتصادي في المرتبة الثانية، حيث حصل على(28) تكراراً، وبنسبة(30%)، بينما البعد البيئي في المرتبة الثالثة والأخيرة حيث حصل على (3) تكرارات، وبنسبة(3%)، وأظهرت النتائج الكيفية أن بنود وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة ركزت في تضمين محتوى بعض بنودها(236) نصوص ذات صلة بالبعد الاجتماعي بقدر مناسب مقارنة بالبعدين الاقتصادي والبيئي حيث ارتبطت (68) بنداً من بنود الوثيقة بالبعد الاجتماعي، كما أن بنود وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة لم تعطي اهتمام بالبعد البيئي، حيث أوردت عبارات ضمن ثلاثة بنود تتعلق بالبيئة دون تضمين بنودها لأي من مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالبعد البيئي خاصة التي تؤكد على المحافظة على البيئة، واستثمار موارد الطاقة المتجددة والنظيفة والتركيز على الوعي البيئي والحماية من الكوارث والمخاطر البيئية وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية وتضمينها المؤشرات التي قدمتها الدراسة كدعائم للتنمية المستدامة في مجال التعليم لمواكبة المتغيرات العالمية ومستجدات العصر.

الكلمات المفتاحية: وثيقة سياسة التعليم بالسعودية، دعائم التنمية، التنمية المستدامة.

1- مقدمة.

يشهد العصر الحالي تطورات علمية وتكنولوجية وتغيرات متسارعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية، حيث أصبحت السياسات التعليمية أداة فعالة تساعد النظم التعليمية على المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع السعودي بما يلبي طموحات وتطلعات رؤية المملكة 2030 في مجال للنهوض بالمجتمع السعودي.

فالتغيرات التي يشهدها العصر الحالي فرضت على الأنظمة التعليمية في مختلف دول العالم إعادة النظر بالسياسات التعليمية لكي تواكب كافة التطورات العلمية والتكنولوجية، ويتلاءم مع متطلبات العصر الحاضر، ويراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها لتحقيق تنمية مستدامة في المجتمع(حليم ورزق،2021)، وهذا لن يتحقق إلا من خلال مراجعة السياسات التعليمية وتطويرها لكي تستوعب كافة المتغيرات العالمية، وتعكس رؤى واتجاهات النظام السياسي للبلد، والتطورات الحاصلة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي لجعل التعليم يقوم بمهمته في تكوين المجتمع من خلال سياسة تعليمية مرسومة تساير الواقع الاجتماعي، وتعكس أهدافه وأهداف وأولويات النظام السياسي (حوالة،2007).

ولذلك فالسياسة التعليمية في جميع الأنظمة التربوية تعد مرآة لمشروع المجتمع، وإطار يرسم الحاجة الآنية والمستقبلية للمجتمع من الزوايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية (الثنيان، 2013م، ص231).

وعليه فإن الاهتمام بالسياسة التعليمية أصبح ضرورة حتمية لمراجعة بنودها والمعايير التربوية التي بنيت عليها بصورة مستمرة باعتبارها أهم الموجهات الأساسية لمسار التعليم والإطار العام الذي تعمل فيه النظم التعليمية(المنقاش، 1427هـ،ص3)، كما يتحدد نجاح الدول في وقتنا الراهن، بقدرتها على التكيف مع الديناميات المتغيرة والاستفادة منها لتحقق أهدافها وفق رؤية وطنية، والدول الناجحة تتطور بسرعة، ومن ثم تستفيد من ثرواتها ومقوماتها الاقتصادية، في حين يزداد تهميش الدول التي لا تملك أي اتجاه واضح (Eriksson , 2012). وبالتالي فلا بد من وضع السياسة التعليمية في ضوء خطط التنمية الشاملة لجميع القطاعات (فره والرويعي وجليد،2021).

وفي إطار الاهتمام بالسياسات التعليمية فقد سعت معظم الدول المتقدمة وبعض الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية إلى التوجه نحو تطوير السياسات التعليمية ووضع بعض الاصلاحات التي تجعل التعليم أحد الدعائم الأساسية للتنمية الشاملة في المجتمع السعودي، كما زاد الاهتمام بالسياسات التعليمية من قبل الباحثين والمهتمين في التعليم وتطوير سياسته التعليمية حيث ركزت توصيات العديد من الدراسات السابقة المحلية والعربية على إلى ضرورة إصلاح السياسات التعليمية وتطويرها في ضوء معايير وتوجهات حديثة لتوكب خطط التنمية الشاملة ومتطلبات سوق العمل كدراسة المنقاش (1427ه)، ودراسة حوالة(2007)، ودراسة الثنيان(2013)، ودراسة فره والرويعي وجليد (2021)،ودراسة العزام (2022)، ودراسة العتيبي والمنتشري(2022)، ودراسة الهادي(2022).

ولأهمية السياسات التعليمية في تفعيل دور التعليم للمساهمة في تقدم المجتمعات ورقيه وازدهاره وبلوغه الاقتصاد المعرفي القائم على التكنولوجيا الحديثة والاتصالات، فقد ظهرت بعض الاتجاهات الحديثة التي تنادي بتطوير السياسات التعليمية وفق توجهات ومعايير حديثة تواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين ومن أهمها مبادئ التنمية المستدامة، وقد برزت التنمية المستدامة كمفهوم تنموي في أواخر القرن العشرين واحتل مكانه مهمة لدى الباحثين والمختصين والمهتمين بالبيئة وصانعي القرار على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في جميع دول العالم النامي والمتقدم وتتبناها هيئات ومؤسسات رسمية وشعبية وتطالب بتطبيقها(ردمان،2021).

لذلك أصبحت التنمية المستدامة هدفًا أساسياً تسعى إلى تحقيقه جميع بلدان العالم لما لها من عائد ومردود كبير على الفرد والمجتمع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى الرفاهية، مع الحفاظ على البيئة، وعلى ثرواتها، وضمان حق الأجيال القادمة في تلك الثروات بما يضمن تنمية مستدامة لهم في المستقبل (عبد الرزاق، 2023).

وفي إطار الاهتمام بالتنمية المستدامة فقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة التي يجب تحقيقها حلول العام 2030 واعتبرت البحث العلمي من أهم الركائز الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث سعت بعض الدول العالمية والعربية إلى تبني ذلك من خلال رؤى وتوجهات مستقبلية لتحقيق تنمية مستدامة، كما حظيت التنمية المستدامة باهتمام كبير من قبل المملكة العربية السعودي لاسيما بعد إعلان رؤية المملكة 2030 في العام 2016م حيث ركزت أهدافها على التنمية المستدامة في المجالات المختلفة وأعطت التعليم وأهدافه وسياسته أولوية خاصة، كونه الأداة الهامة في تحقيق التنمية المستدامة (رؤية المملكة 2030، 2021)، حيث يؤكد حليم ورزق(2021) أن البحث العلمي أحد دعائم التعليم يسهم بدور كبير في خدمة المجتمع خاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يشكل أهم مرتكزات التنمية ومقومات نجاحها وقدرتها على تحقيق الاستدامة واستجابتها لأي تحولات في المجتمع.

لذا كانت هذه الدراسة للوقوف على وثيقة سياسة التعليم وما تضمنته من بنود تحدد توجهات التعليم بالمملكة العربية السعودية في إطار التنمية المستدامة.

1-2-مشكلة الدراسة:

يعزز أهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة الدعوات التي أطلقتها العديد من الهيئات والمؤسسات والمنظمات العالمية والعربية، حيث أعلنت هيئة الأمم المتحدة أن بداية عام (2005) هو بداية عقد التعليم من أجل تنمية مستدامة، وهذا يؤكد على أن التعليم كعنصر أساس لتحقيق هذه التنمية، كما ظهر مدخل التعليم من أجل التنمية المستدامة وهو تعليم مدى الحياة بغرض إعداد مواطنين يتحملون مسؤوليتهم ويقومون بواجباتهم نحو مجتمعهم، من خلال اكتساب ما يلزمهم من معارف، ومهارات، وتقنيات، وقيم، وكذلك أكدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2013) على ضرورة إعادة بناء المناهج الدراسية بحيث تدعم أفكار التنمية المستدامة، وفق منهجية نظامية تقوم على أهداف الاستدامة المحلية أو الوطنية (القرني، 2013: 42-43)، فالمناهج التعليمية تعد من أقوى أدوات التعليم في تحقيق آمال الشعوب وتطلعاتها، وما من أمة سعت إلى التقدم والتطور والنماء والسبق في أي مجال من المجالات إلا وعكفت على مراجعة وتطوير مناهجها، لمواكبة التغيرات المتسارعة، ولمواجهة المشكلات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، الناتجة عن تلك التغيرات والتي تهدد البشرية والتي تستلزم إعادة النظر في المناهج الحالية وتطويرها لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعالمية، وإعداد الفرد لحياة الحاضر والمستقبل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (عبد الإله، 2016، ص 63-64). مما سبق يتضح أن تفعيل دور التعليم في المملكة العربية السعودية في خطط التنمية الشاملة في المجتمع السعودي يتطلب مراجعة السياسة التعليمية وتطويرها في ضوء دعائم التنمية المستدامة لمعالجة الاختلالات وتلاشي المعوقات التي تحول دون مساهمة التعليم في التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى تفعيل مبدأ التكامل بين قطاع التعليم والاقطاعات الأخرى في المجتمع السعودي لتحقيق المشاركة الفاعلة في خطط التنمية المستدامة.

فالمملكة العربية السعودية منذ قيامها حرصت على أن يكون التعليم في مقدمة أولوياتها من خلال توفير الموارد المالية والإمكانات المطلوبة لتحقيق أهدافها، كما ركزت رؤية المملكة 2030 على مجال التعليم وتفعيل وظائفه وأهدافها في المجتمع السعودي لجعله الموجه الرئيس للتنمية يعمل على توجيهها وتحسينها ورفع مستوى المجتمع في المجالات الثقافية والفكرية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية (الحواس والعصيمي،2020، ص189).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة في تفعيل دور المؤسسات التعليمية وإصلاح سياستها التعليمية، لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية والتغيرات المتسارعة التي تنسجم مع متطلبات ودعائم التنمية المستدامة إلا أن تلك الجهود لا زالت دون المستوى المأمول لتوجهات رؤية المملكة2030، في تحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن عدم إجراء أي مراجعة أو تعديل لوثيقة سياسة التعليم بالمملكة منذ أن وضعت لكي تتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة التي تلبي توجهات رؤية المملكة 2030 في مجال التعليم، كما أشارت إليه دراسة المنقاش(2016)، بالإضافة إلى قلة الدراسات المحلية المهتمة بتحليل وثيقة السياسة التعليمية في ضوء دعائم التنمية المستدامة، فضلا عما أظهرته نتائج دراسة عيسى وهارفي(Essa& Harvey2022) من غموض في الإجراءات المقترحة لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة لا سيما بعد إعلان رؤية المملكة 2030، وكل ذلك شكلت مبررات دفعتا الباحثات إلى إجراء هذه الدراسة، لردم الفجوة البحثية في ندرة الدراسات المحلية، للوقوف على واقع وثيقة سياسة التعليم بالمملكة، ومدى اشتمالها على دعائم التنمية المستدامة في مجال التعليم، وتقديم بعض التوصيات التي تدعم الجهود المبذولة لربط سياسة التعليم بالمملكة وبنودها في خطط التنمية المستدامة بما يلبي توجهات رؤية المملكة.

1-3-أسئلة الدراسة:

وفي ضوء ما سبق تحدد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مفهوم التنمية المستدامة؟ وما أهدافها ودعائمها الأساسية في مجال التعليم؟
2- ما مكونات ملامح وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية؟
3- ما مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي؟
4- ما مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي؟
5- ما مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد البيئي؟

1-4-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأهميتها وأبعادها ودعائمها الأساسية في التعليم.
2. التعرف على مكونات ملامح وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية من خلال استقراء الأدب التربوي ذات الصلة.
3. التعرف على مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي.

4. التعرف على مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي.
5. التعرف على مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد البيئي.

1-5-أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في جانبين:

- **الأهمية النظرية:** تستمد الدراسة أهميتها النظرية من خلال النقاط التالية:

- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناولته، فموضوع تحليل سياسة التعليم بالمملكة في ضوء دعائم التنمية المستدامة من الموضوعات الحديثة وبحاجة إلى المزيد من الدراسات إذا لم تعثر الباحثتان على أي دراسة على المستوى العربي والمحلي تناولت موضوع الدراسة.
- اعطاء مزيد من الاهتمام على ملامح السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة حيث باتت ضرورة هامة واستراتيجية لتحقيق رؤية المملكة 2030م.
- تأتي هذه الدراسة لتواكب تطلعات رؤية المملكة 2030 في مجال التعليم والدور المنوط بسياسة التعليم في المملكة في توجيه التعليم بمراحله المختلفة للقيام بدوره في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع السعودي في جميع المجالات التنموية.
- تمثل الدراسة إضافة نوعية للمكتبة السعودية من خلال تقديم تأصيلاً فكرياً يزود الباحثين والمهتمين بمعرفة كافية حول توجهات سياسة التعليم بالمملكة والمبادئ والدعائم الأساسية للتنمية المستدامة.

- **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية للدراسة في الآتي:

- مساعدة المسئولين بوزارة التعليم في تكوين معرفة كافية عن مبادئ ودعائم التنمية المستدامة التي يجب أن تتضمنها وثيقة سياسة التعليم بالمملكة لجعل التعليم أحد الركائز الأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والبيئية في المجتمع السعودي.
- قد تسهم الدراسة في تقديم أداة تشمل دعائم التنمية المستدامة يستفيد منها الباحثون وطلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية عند إجراء دراسات لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة لتفعيل دور التعليم للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.
- قد تساعد نتائج الدراسة الحالية المسؤولين في وزارة التعليم بالمملكة للوقوف على جوانب القوة والضعف في وثيقة سياسة التعليم، وما تشمله من بنود تعكس متطلبات التنمية المستدامة واتخاذ بعض القرارات اللازمة لمراجعتها وتطويرها بما يلبي خطط التنمية المستدامة.
- قد تسهم في توجيه أنظار القائمين على وضع السياسات التعليمية بالمملكة في مراجعة التوصيات التي تقدمها الدراسة للاستفادة في اتخاذ قرارات لتحسين سياسة التعليم بالمملكة وتطويرها بما يعزز دور التعليم بمراحله المختلفة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع السعودي.

1-6-حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية المعمول بها حالياً في ضوء دعائم التنمية المستدامة، ويتم تحليل الوثيقة الرسمية الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم في العام 1390هـ(1970) والمعتمدة حاليًا في مراحل التعليم العام والجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء دعائم التنمية المستدامة.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق البحث في الفصل الدراسي الثالث من العام الدراسي 1445هـ.

1-7-مصطلحات الدراسة:

- **السياسة التعليمية:** عرفتها المنقاش(1427هـ) بأنها: " مجموعة من المبادئ والاتجاهات والقواعد العامة التي تضعها الدولة لتوجيه التعليم بمراحله المختلفة وأنواعها وسائر ما يتصل به لتحقيق أغراض وتطلعات المجتمع في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة وبما يخدم أهداف الدولة العامة ومصلحتها الوطنية وبما يواكب التطورات العالمية.
  - كما تُعرف السياسة التعليمية بأنها: "المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها"(عياصرة، 2011م، ص 39).
  - **وتعرّف الباحثات السياسة التعليمية بانها:** مجموعة من المبادئ والاتجاهات العامة والإجراءات التي تضعها المملكة العربية السعودية لتوجيه مسار التعليم بمراحله وأنواعه المختلفة بما يلبي توجهات المملكة ويحقق مصالحها العامة والخاصة ويواكب جهودها في التنمية المستدامة للمجتمع السعودي.
- **وثيقة سياسة التعليم بالمملكة:** هي وثيقة مكتوبة من 236 بندًا صادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم في عام 1390 هـ، 1970 م، وقد اشتملت الوثيقة على جميع الاتجاهات والمنطلق والاهداف العامة والشرعية للتعليم وتعتبر الوثيقة المرجع الأساسي لنظام التعليم في

المملكة. وتتكون الوثيقة من تسعة أبواب تم ترتيبها وتضم المواضيع التالية: الأساس العامة التي يقوم عليها التعليم، غاية التعليم وأهدافه العامة، أهداف مراحل التعليم، التخطيط لمراحل التعليم، أحكام خاصة) وتشمل المعاهد العلمية، تعليم البنات، التعليم الفني، إعداد المعلم، مدارس القرآن الكريم ومعاهده، التعليم، مكافحة الأمية وتعليم الكبار، التعليم الخاص بالمعوقين، ورعاية النابغين) ووسائل التربية والتعليم، نشر العلم، تمويل التعليم، وأحكام عامة (المنقاش، 1427هـ، ص 6).

- وقد اعتمدت الباحثات تعريف المنقاش تعريفاً إجرائيًا لمفهوم وثيقة سياسة التعليم بالمملكة.

- **التنمية المستدامة:** عرفها القنبيط (2018م: 28) بأنها: " نشاط شامل لكافة القطاعات سواء في الدولة أم في المنظمات أم في مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو حتى لدى الأفراد، حيث تشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشريّة والمادية بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف، مع الحرص على الإيمان المطلق بأهمية التعلم المستمر واكتساب الخبرات والمعارف وتطبيقها".
- **وتعرف التنمية المستدامة إجرائيًا بأنها:** مجموعة من الدعائم والمؤشرات التي يجب تضمينها في سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وتتمثل بمؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية، الاجتماعي، البيئي).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1-الإطار النظري

2-1-1-وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية

مفهوم السياسة التعليمية:

السياسة التعليمية مصطلح مشتق من السياسة العامة للدولة، ويختلف تناوله حسب توجه الدولة والإطار الفكري للباحثين، وتعد السياسة التعليمية نوعاً من الخطط تتحدد في صورة تقارير أو مفاهيم عامة ترشد أو توجه المسؤولين في وزارة التعليم لاتخاذ القرارات، وتنفيذها.

وتُعرف السياسة التعليمية بأنها: مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاطا معينا وتوجه حركته، من خلال التحكم في عملية اتخاذ القرارات، وترتبط السياسة التعليمية بالسياسة القومية للحكومات من أجل غرس ودعم المواطنة والانتماء للتوجهات الأيدلوجية للمجتمعات، وتتبع الأسلوب العلمي وفق خطوات متتالية تبدأ بتحديد المشكلة، وتنتهي بالقوانين المرتكزة على منهجية علمية واتسامها بالتوجهات المستقبلية (النوبي وآخرون، 2014م، ص637).

والسياسة التعليمية كما عرفتها وثيقة سياسة التعليم السعودية الصادرة عام 1390هـ هي "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبيةً لحاجات المجتمع وتحقيقاً لأهداف الأمة، وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة والخطط والمناهج، والوسائل التربوية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به" (وزارة المعارف، 1400، ص3).

أهداف السياسة التعليمية:

أي سياسة تعليمية لابد أن تشتق من أهداف تربوية عامة وخاصة، وهذه الأهداف تختلف من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر حسب ثقافة المجتمع وفلسفته، لذا فالأهداف التربوية تعكس السياسة التعليمية أياً كانت وأينما طبقت، ولابد أن تتسم الأهداف المنبثقة من السياسة التعليمية بمجموعة من السمات ذكرها حكيم (2012) في بطاح (2020، ص77) بما يلي:

1. أن تنبثق من السياسة العامة للدولة، ولا يجوز أن تكون غير منسجمة معها بأي حال من الأحوال.
2. الانسجام والاتساق بين الأهداف التربوية والأهداف الأخرى: المجتمعية، والاقتصادية، والثقافية، فهي متكاملة بالضرورة، ويفترض أن تؤدي لنتيجة واحدة هي خدمة المواطن وتوفير احتياجاته المتنوعة.
3. المرونة، بمعنى أن تكون مرنة قابلة للتعديل حسب الظروف والمتغيرات والمصلحة العامة.

كما أن السياسة التعليمية تسعى دائماً لتحقيق في مجالات متعددة ذكرها عياصرة (2011) في الآتي:

1. أهداف عامة ذات طابع فلسفي وثقافي يعكس روح المجتمع وفلسفته وتوجهاته.
2. أهداف سياسية ذات صلة بانتماءات الوطن الوطنية، والقومية، والإنسانية.
3. أهداف اقتصادية تمكن من تحقيق متطلبات التنمية.

4. أهداف تربوية(عامة) تحدد الخطوط العامة الرئيسة التي يتبناها النظام التعليمي.
5. أهداف تربوية(خاصة) تتعلق بمرحلة معينة، أو قضية معينة، أو بتحديد أكثر بمجال تربوي معين.

وهذا التصنيف لا يتناقض مع حقيقة أن كل ميدان من ميادين المجتمع له أهدافه الخاصة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ولكن كل هذه الميادين بحاجة للميدان التربوي، فالتعليم، والتأهيل، والتدريب يؤدي بغير شك لتحقيق أهداف المجتمع: الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وغيرها. (بطاح، 2020، ص78)

وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

لقد أدركت الدول أهمية وجود سياسة للتربية والتعليم فأصدرت كل دولة وثيقة سياسة تعليم توضح فيها الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، وتحدد الغايات والأهداف، وتفصل أهداف المرحلة التعليمية، وتبين أهمية رعاية النشء، وغرس العقيدة في نفوسهم.

وتُعرف وثيقة سياسة التعليم بالمملكة كما أوردها المنقاش (1427هـ، ص6) بأنها: وثيقة مكتوبة مكونة من مئتين وستة وثلاثين بنداً صادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام 1390هـ/ 1970م تحدد الاتجاهات والمنطلقات والأهداف العامة والفرعية للتعليم وتعتبر المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة. وقد أتت هذه الوثيقة مقسمة إلى تسعة أبواب كالتالي: الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، غاية التعليم وأهدافه العامة، أهداف مراحل التعليم، التخطيط لمراحل التعليم، أحكام خاصة (وتشمل المعاهد العلمية، تعليم البنات، التعليم الفني، إعداد المعلم، ومدارس القرآن الكريم ومعاهده، التعليم الأهلي، مكافحة الأمية وتعليم الكبار، التعليم الخاص بالمعوقين، ورعاية النابغين)، وسائل التربية والتعليم، نشر العلم، تمويل التعليم، وأحكام عامة.

ملامح وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية:

لقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية وجود سياسة عامة للتربية تنبثق من الإسلام الذي تدين به فكرا ومنهجاً وتطبيقاً، حيث أصدرت في عام ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠م وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية حيث ويتصدر وثيقة سياسة التعليم بالمملكة مبدأ أساسي يحدد مصدر السياسة التعليمية، وموقعها من السياسة العامة للدولة ويتمثل في أن السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلفاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكاملاً للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة ويحسن هنا التأكيد إلى ما ورد بالوثيقة من أن السياسة التعليمية التي انبثقت موادها من تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية جاءت ملبية لحاجات الفرد والمجتمع، آخذة في الحسبان طبيعة المجتمع السعودي وطبيعة نموه واتجاهات العصر ومقتضياته بما فيه من متغيرات متسارعة الإيقاع مع ملاحظة تأثيرها التنموي في المجتمعات و الأفراد" والسياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكاملاً للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة(حوالة، 2007) وتضمنت وثيقة سياسة التعليم(236) بند وزعت على تسعة أبواب يمكن تلخيصها في الآتي: تناول الباب الأول الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، وتناول الباب الثاني غاية التعليم وأهدافه العامة حيث ركزت بنوده على تناول أهداف دينية وأهداف معرفية وأهداف اجتماعية، وأهداف تتعلق بمتطلبات الفرد، كما تناول الباب الثالث أهداف مراحل التعليم من خلال خمسة فصول حيث تناول الفصل الأول دور الحضانة ورياض الأطفال وأهدافها، والفصل الثاني تناول المرحلة الابتدائية وأهدافها، كما تناول الفصل الثالث المرحلة المتوسطة وأهدافها، كذلك تناول الفصل الرابع أهداف المرحلة الثانوية، والفصل الخامس ركزت على التعليم العالي وأهدافه، وقد تناول الباب الرابع التخطيط لمراحل التعليم من خلال خمسة فصول، حيث تناول الفصل الأول التخطيط لدور الحضانة ورياض الأطفال، وتناول الفصل الثاني التخطيط للمرحلة الابتدائية، كما تناول الفصل الثالث التخطيط للمرحلة المتوسطة، بينما تناول الفصل الرابع التخطيط للمرحلة الثانوية، والفصل الخامس تناول التخطيط للتعليم العالي، كما أوردت وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة في الباب الخامس الذي تناول أحكام خاصة من خلال تسعة فصول تناولت كل فصل أحكام خاصة لكل من: المعاهد العلمية، تعليم البنات، التعليم العالي، إعداد المعلم، مدارس القرآن الكريم ومعاهده، التعليم الأهلي، مكافحة الأمية وتعليم الكبار، التعليم الخاص بالمعوقين، رعاية النابغين، وركزت الوثيقة في الباب السادس على وسائل التربية والتعليم من خلال ثلاثة فصول حيث ركز الفصل الأول على اختيار القائمون على التعليم، والفصل الثاني على الوسائل المدرسية المطلوبة، بينما الفصل الثالث ركز على الوسائل العامة, كذلك تناولت الوثيقة في الباب السابع نشر العلم، كما تناولت في الباب الثامن تمويل التعليم، وأخيراً ركزت الوثيقة في الباب التاسع على بالباب الأحكام العامة التي اهتمت في تشكيل مجالس أعلى للتعليم يشرف على شؤونه.

مما سبق يتضح أن وثيقة السياسة التعليمية في المملكة تستمد مبادئها وأسسها وأهدافها من القرآن الكريم والسنة النبوية وهذا ما أكدته دراسة حوالة (2007)، ودراسة المنقاش(1427هـ) التي سعت إلى تحليل السياسة التعليمية بالمملكة أن أهداف التعليم في الواردة في السياسة التعليمية للمملكة العربية السعودية مستمدة من تعاليم القرآن الكريم والشريعة الإسلامية، وهو ما يدلل على أن السياسية التعليمية للمملكة تولي العناية بالفرد وتنميتها قدراته وتلبية حاجاته وتفعيل دوره التنموي.

صياغة سياسة التعليم بالمملكة:

حيث أشارت الأدبيات والدراسات السابقة وجوب صياغة السياسة التعليمية بشكل واضح بعيد عن الغموض ليسهل فهمها وتطبيقها، ويقصد بوضوح ودقة صياغة سياسة التعليم ما يأتي (المنقاش،1427هـ، ص8):

1. أن تكون ألفاظها واضحة لا يشوبها الغموض ومحددة وملموسة ولا تحتمل أكثر من تفسير.
2. أن تكون بياناتها وتصريحاتها معبر عنها بعبارات إيجابية لا تؤدي إلى غموض أو ارتباك حتى يسهل على القائمين تنفيذها.
3. أن تكون شاملة مبتعدة عن الحشو والتكرار ولغة الخطابة والسيولة اللغوية والزخارف اللفظية التي تؤدي إلى الاختلاف في فهمها ووعيها ومن ثم تفسيرها.
4. أن تكون أفكارها وبنودها متدرجة ومرتبة ترتيباً منطقياً
5. أن تكون قابلة للقياس والملاحظة وواقعية ممكنة التحقيق.

وقد حدد الغامدي (2002, ص 75) بعض الصفات التي يجب أن تتسم بها السياسة التعليمية من أهمها:

1. أن تكون مرنة بحيث تسمح للعاملين في التعليم بالتصرف في حالة حدوث تغيرات داخلية أو خارجية.
2. أن تكون محددة حتى لا تتنافى مع السياسة العامة للدولة أو تتعارض مع القيم الاجتماعية والأخلاقية.
3. أن تكون واضحة حتى لا يتم تأويلها وفق الظروف.
4. أن تكون معروفة ومفهومة من قبل جميع العاملين في مجال التعليم.

2-1-2-التنمية المستدامة:

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمفهوم التنمية المستدامة، وذلك لما لها من أهمية سواء للفرد أو المجتمع فقد ظلت التنمية المستدامة تشغل اهتمام المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك في ظل التحولات الاقتصادية السريعة والمتزايدة، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة لم يظهر فجأة، بل كان نتاج لتطور تاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية ثم التنمية البشرية. فقد شهد موضوع التنمية المستدامة تطوراً كبيراً على الصعيد العالمي خلال العقدين الأخيرين، إذ انعقدت العديد من القمم والمؤتمرات العالمية التي عالجت قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف مساعدة صانعي القرار في تبني سياسات تضمن تحقيق التنمية المستدامة، وقد ارتبطت هذه السياسات بانتهاج الدول لإدارة حكم جيدة، من خلال إشراك الفاعلين في التنمية من مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية، وتمكين الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار وتحديد أولوياتهم، وتعزيز المساواة، ومحاربة كل أشكال التميز، وإرساء الشفافية والمساءلة في برامج التنمية المنتهجة (غنيم، 2010م: 11).

مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل والعام على أنّها: " عبارة عن نشاط شامل لكافة القطاعات سواء في الدولة أم في المنظمات أم في مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو حتى لدى الأفراد، حيث تشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشريّة والمادية بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها المقيمون على عملية التنمية، مع الحرص على الإيمان المطلق بأهمية التعلم المستمر واكتساب الخبرات والمعارف وتطبيقها" (صلاح، 2018، 1).

ويعرفها عدنان (2017م: 2) بأنها عبارة عن نسيج يجب أن يلف جميع أوجه الحياة، ويترتب علينا تحديات لتطبيق الحلول الجديدة والمناسبة في قراراتنا اليومية، وتترجم الاستدامة إلى خيارات وكل خيار له "تكلفة حقيقية" وهي عبارة عن مجموع التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية مقابل المنافع العائدة من كل خيار. وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية المورد لرفاهية الأجيال التالية (بوعشير، 2011م: 10).

وتعرف التنمية المستدامة بأنها: عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي (غنيم، 2010م: 12).

وقد عرفها البنك الدولي بأنها: تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة؛ وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، حيث إن رأس المال يتضمن رأس المال الصناعي، والاجتماعي والبيئي (القريشي، 2007م: 13).

التنمية المستدامة في التعليم:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة في التعليم، حيث تعرف التنمية المستدامة بأنها: "عملية ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" (Sharma،2012: 11).

كما عرفت بانها: "وسيلة لتعظيم النفع الصافي من التنمية الاقتصادية، مع مراعاة الحفاظ عبر الزمن على نوعية الموارد والخدمات البيئية ومستواها"(حازم، 2013: 96).

وتعرف أيضاً بانها: " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر من دون الحد من إمكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل"(الفرح، 2015: 9).

فالتنمية المستدامة لا يمكن اختزالها في البعدين الاقتصادي والسياسي، بل يجب كذلك مراعاة الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإيكولوجية والإنسانية والروحية، مما يجعل دور التعليم حاسما بقدر أكبر.

أهداف التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال آلياتها، حيث تتلخص أهم هذه الأهداف في:

1. **تحقيق حياة أفضل للسكان**، وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي.
2. **احترام البيئة الطبيعية**: فالهدف الرئيس وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان، وحمايتها تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.
3. **توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث**، مما يؤدي لتنمية الاحساس بالمسؤولية تجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة.
4. **تحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد**، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد؛ للحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.
5. **ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع**، وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم المجتمع، وذلك باستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد والمجتمع، وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له أثار سلبية على المجتمع.
6. **إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع**، وذلك بتحقيق التوازن الذي بواسطته يحقق التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئة الخاصة، وبدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل (غنيم، 2010م، ص26).

أهمية التنمية المستدامة في التعليم:

للتنمية المستدامة في التعليم أهمية كبيرة، ذكر أبو الخير (2016، ص 75-76) فيما يلي:

- توفير أعلى مبادئ الجودة في التعليم وتكافؤ الفرص لتعزيز المعرفة والمهارات اللازمة لبناء المجتمع عبر تحديد التخصصات والجامعات الموصي بها.
- تعزيز مبدأ الشفافية والمسؤولية من خلال البيانات المفتوحة.
- تحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال تشجيع البحث العلمي وتعزيز الإنتاج الفكري والعلمي.
- تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في فرص التعليم والتعلم.
- تعزيز مبادئ المشاركة المجتمعية الإلكترونية.

خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية ومن أهمها تلك الخصائص ما يلي (عدنان، 2017م، ص17):

1. التنمية المستدامة تعني إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي، وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها، أما الجانب الاجتماعي وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

2. التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضراً ومستقبلا تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية.
3. التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة، وذلك في جميع قطاعات الدولة، وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها للمساهمة في عملية اتخاذ القرار.
4. يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.
5. للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.
6. للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.
7. للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة؛ لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.
8. وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى، وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

عناصر التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عناصر تقوم عليها من أهمها (القريشي، 2007م، ص32):

1- **الحكم الرشيد:** ارتبط الاهتمام بمسالة الحكم الرشيد بالاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية المستدامة حيث لا تتحقق التنمية المستدامة في غياب الحكم الجيد أو الرشيد.
2- **المشاركة:** تهدف التنمية بطبيعتها إلى مصلحة الفرد داخل المجتمع الذي يعيش فيه، وبالتالي لا يمكن أن تحدث التنمية بدون كامل مشاركته في كل جوانبها وبكل الطاقات الموجودة لديه، فتحقق التنمية يعتمد على توفير فرص المشاركة لكل المجتمع بكل أشكاله، كما يجب أن تتاح لهم فرص حقيقية للتأثير في عمليات صنع القرارات.
3- **الشفافية:** وتعني حرية تداول المعلومات وسهولة الحصول عليها، فضلا عن صحة المعلومات ودقتها.
4- **المساءلة:** يقصد بها أن يكون الأفراد خاضعين للرقابة والمحاسبة عن ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم وأن يستجيبوا للنقد ويعدلوا في قراراتهم.
5- **الاستجابة:** يجب أن تسعى كافة الأطراف لخدمة أفراد المجتمع.
6- **سيادة القانون:** وهو ما يقتضي توافر ترتيبات قانونية عادلة فيما يتصل بممارسات الأفراد والجماعات لصلاحياتهم في كل المجالات كما يجب أن يكون الإطار القانوني عادلا وغير متحيز ويعتبر حكم القانون من الشروط الضرورية لأعمال المساءلة.
7- **الفاعلية:** وتعني قدرة المؤسسات للقيام بالاستخدام الأمثل للموارد وإدارتها، وهذا يقتضي توافر القدرة والكفاءة من جانب مؤسسات الحكم.
8- **الإنصاف:** وهو ما يعني كفالة معاملة عادلة لجميع أفراد المجتمع، فضلاً عن التوزيع العادل لتحقيق التنمية بمعناها الشامل.
9- **الرؤيا الاستراتيجية:** يجب تمتع القادة برؤية طويلة الآجل حول متطلبات المجتمع، وأن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تقوم عليها هذه الرؤية.

دعائم التنمية المستدامة في التعليم:

1- **الاقتصاد:** يهدف الاقتصاد بالأساس إلى توزيع الثروات وتغطية حاجات الإنسان ويزيد من رفاهيته، وهذا البعد من التنمية المستدامة يستدعي تطوير الإنتاج بكافة أشكاله، من خلال دعم وتعزيز دور البحوث العلمية، مما ينعكس على المجتمعات في زيادة تلبية حاجياته (الحسين، 2018، ص 52-54)، كما يتمثل في غرس مفهوم ترشيد الاستهلاك، والتشجيع على العمل والانتاج وبناء القدرات وتشجيع ابتكار التقنية واستخدامها، وتشجيع الاستثمار في التعليم (إدريس والخليفة، 2015).
2- **العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروات:** تتحقق التنمية المستدامة لمجتمع يسوده أنظمة ضريبية عادلة، ووجود نظام حماية اجتماعية لجميع أفراده بعيدا عن التحيز الطائفي أو العرقي، ووضع نظام للخدمات الصحية يهدف إلى درء أخطار تفشي الأمراض السارية، إذ يشمل جميع الفئات المجتمعية(الحسين، 2018، ص 52-54)، كما يسهم التعليم في التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي من خلال تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين، وتشجيع التعاون والتكاتف، وتعزيز التكافل والعمل الجماعي، والمشاركة في بناء الحكم الرشيد (إدريس والخليفة، 2015).

3- **الحفاظ على النظام البيئي:** يجب على الدول التي تتبع منهج التنمية المستدامة أن تضع الخطط طويلة الأجل للحفاظ على النظام البيئي، والحد من الآثار الضارة للكائنات الحية، وذلك من خلال ابتكار الوسائل التقنية التي تساعد على الحد منها، كذلك وضع الخطط الكفيلة بترشيد الاستهلاك لموارد الطاقة غير المتجددة، واستبدالها بأنظمة طاقة بديلة قابلة للتجدد (الحسين، 2018، ص 52-54)، كما يسهم التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في البعد البيئي من خلال المحافظة على البيئة، والاهتمام بنشر الوعي البيئي، واستغلال موارد الطاقة المتجددة للحصول على بيئة نظيفة(إدريس والخليفة، 2015).

مما سبق فإن السياسة التعليمية بالمملكة يجب أن تتضمن في بنودها دعائم التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم الأمر الذي يضاعف جهود القائمين على وضع السياسة التعليمية بالمملكة خلال مراجعتها التركيز على تضمين توجهاتها وغاياتها وأهدافها وأحكامها الخاصة والعامة دعائم التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) وتبصير العاملين بمجال التعليم بأنواعه ومراحله المختلفة بها للقيام بدورهم بما يعكس الدور الفعلي للسياسة التعليمية للمساهمة في التنمية المستمدة في المجتمع السعودي.

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في التعليم:

يسهم التعليم في تدعيم ما سبق للطالب أن اكتسبه من قيم واتجاهات وسلوكيات، واكتسابه بعض القيم والاتجاهات الجديدة، ومن هنا كان على المدارس أن تعمل على تطوير ما تقدمه من برامج دراسية لطلابها لتوسيع مداركهم وزيادة معرفتهم ووعيهم بكيفية التعامل مع البيئة والحفاظ عليها، وزيادة وعيهم ودرايتهم بتأثيرات النشاطات المختلفة على البيئة. (صباريني، 2015م، ص35).

ومن أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم:

1- **التغييرات في خلق المعرفة:** ينبغي اتخاذ نهج متعدد ومتداخل التخصصات، واستكشاف أشكال غير علمية من المعرفة.

2- **التغييرات في النموذج التعليمي:** يجب دمج مناهج التعليم الجديدة التي تمكن من تطوير التفكير النقدي والإبداعي، ويجب تحديد الكفاءات المشتركة بين جميع خريجي التعليم العام، وتحديد التوقعات المقابلة في مجتمع المعرفة.

3- **التغييرات التي تهدف إلى الاستفادة من إمكانات تقنية المعلومات والاتصالات في إنشاء ونشر المعرفة:** الهدف من هذه التغييرات هو إنشاء ما يسمى بالحكمة الرقمية.

4- **التغييرات في المسؤولية الاجتماعية ونقل المعرفة:** فيجب أن يكون عمل مدارس التعليم العام ذا صلة (القرني،2013: 58-59).

معوقات تحقيق التنمية المستدامة في التعليم:

تتنوع معوقات تحقيق التنمية المستدامة وتتعدد، ويمكن ذكر أبرزها كما وردت في (هاشم، 2014، ص 158-159)، (البلادي وآخرون،2023، ص480) كما يلي:

- **تكدس الديون والفقر:** حيث تستنزف الديون التي تتكبدها الدول أكثر من نصف الدخل القومي لها، مما يتسبب بالفقر للشعوب.
- **انعدام عنصري الأمن والأمان:** تعد الحروب الداخلية مع غياب الأمن أمرا مستنزفا للأموال في الدول التي تعاني من سباق التسلح والحروب الداخلية.
- **تدني مستويات الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية وتراجعها:** نظرا لتوجه العقول المفكرة في الدول إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة، ويعود الأمر بالسلب على خطط التنمية.
- **سوء الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة بين فئات المجتمع:** إذ يساهم ذلك في إضعاف التنمية الاقتصادية.
- **الانفجار السكاني:** حيث يتسبب النمو السكاني الكبير بإرهاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-1-3-تجارب دولية للتطبيقات التربوية للتنمية المستدامة في مدارس التعليم العام، وربطها بو اقع المملكة:

1- في التعليم العام الأمريكي:

تعد حماية جودة الحياة وتحسينها لكل من الأجيال الحالية والقادمة، هما الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، وهو الأمر الذي له الأثر الأكبر في الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

2- في التعليم العام الهندي:

إن المدارس تؤدي دوراً مهماً في ذلك من خلال عملية تدريس موضوع الاستدامة والبحث فيها، وكيفية الوصول إلى اقتصاد حديث مستدام، وكذلك العمليات التجارية لمدارس التعليم العام وتأثيرها في المجتمع. (عبد الإله، 2016: 96-99).

3- ربط التجارب الدولية للتنمية المستدامة بالو اقع الحالي للمملكة:

يمكن ربط تلك التجارب بالواقع الحالي للمملكة، كما ذكرها (القرني، 2013: 174-176) و(البلادي وآخرون،2023: 481). كما يلي:

- الإلمام بالتنمية المستدامة وبأهدافها المختلفة وبالموضوعات والتحديات المتصلة بها، وفهم الخطاب المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والممارسات المتصلة به على المستوى المحلي والوطني والعالمي.
- ضرورة تحسين الأداء في عدة مجالات، وأهمها المحافظة على اعتماد المعايير البيئية وبالمشاركة في برامج الأثر الإيجابي التي يعقدها الاتحاد الوطني للطلبة، وكذلك بمراجعة وتطبيق أهداف سياسة المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام.
- تكوين فكرة شاملة عن القضايا والتحديات المتصلة بالتنمية المستدامة عبر مراعاة الأبعاد الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية والثقافية والتأمل فيها، بما فيها مبدأ العدالة بين الأجيال والعدالة في العالم.
- تأمل المعلمين في مفهوم التنمية المستدامة والتحديات التي تعوق تحقيق أهدافها، وفى أهمية مجال تخصصهم بالنسبة لتحقيق هذه الأهداف والدور الذي يؤدونه في هذه العملية.
- فهم دور التنوع الثقافي.
- التمرن على الأساليب التربوية ذات المنحى العملي التي تسهم في إحداث التحول وتشرك الدارسين في عمليات التفكير وفى أنشطة تشاركية وشاملة وخلاقة وتجديدية داخل المجتمعات المحلية ويمكن استخدامها بشكل كبير في الحياة اليومية للدارسين

4- التحول نحو تحقيق التنمية المستدامة في التعليم بالمملكة العربية السعودية

إن الاستدامة من المنظور التعليمي، هي منهجية تعليم وتعلم متعددة التخصصات، تغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئة المتكاملة في المنهج الدراسي الرسمي وغير الرسمي، بحيث تساعد الخريجين على تعزيز معارفهم ومواهبهم وخبراتهم لأداء دور مؤثر في تحقيق التنمية المستدامة. ولكي يتحقق مفهوم المدرسة المستدامة على أرض الواقع، لا بد من اتباع مجموعة معايير واشتراطات معتمدة من قبل الهيئات والمنظمات التعليمية الدولية، بعضها يتعلق بمواصفات المباني المدرسية، وبعضها يتعلق بتطوير المناهج ودمج قضايا التنمية المستدامة فيها، وبعضها يتعلق بالممارسات والأنشطة التي يتفاعل معها الطلاب (السيد،2019: 116-117).

وتزداد أهمية النظرة بشكل مطرد إلى البصمة البيئية، كونها أهم الأدوات لقياس عامل الاستدامة، ويظهر من خلال توافق سلوكياتهم الحياتية مع مصادر المياه والطاقة، والحد من استهلاكهما، ومدى إسهامهم في حماية البيئة من التلوث، والحفاظ على الصحة العامة. (عبد الحليم،2020: 259-261).

وفي إطار المتوافق عليه دوليا من الجهات المعنية بتصميم وإنشاء المباني المدرسية الصديقة للبيئة، ثمة اشتراطات ومعايير لا بد من توفرها عند تصميم المدرسة المستدامة وإنشائها. (السيد،2019: 119-120).

ونتيجة لعدم قدرة المناهج الدراسية التقليدية على تلبية متطلبات الاستدامة، فقد أصبح من الضروري التوجه إلى تعديل وتطوير هذه المناهج، بحيث تواكب المتغيرات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتوسع في دمج قضايا التنمية المستدامة، (عبد الرزاق، 2023: 247-248).

وتوجد مهارات محددة يجب وضعها بعين الاعتبار عند التوجه نحو تطوير المناهج الحديثة، وهي:

- مهارة التفكير الناقد، التي من شأنها الإسهام بشكل كبير في دراسة الهياكل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية، في سياق التنمية المستدامة.
- مهارة التصور، ويقصد بها القدرة على استشراف المستقبل، وتصور غد أفضل.
- مهارة التفكير المنهجي، القائم على الإقرار بوجود المشكلة، والاعتراف بأبعادها، ومن ثم الاتجاه نحو البحث عن الروابط، والتآزر عند محاولة إيجاد حلول لها.
- المهارات الداعمة لبناء المنهج المستدام، وهي مهارة بناء الشراكات وتعلم العمل معا ومهارة تعزيز الحوار والتفاوض (عقل،2017: 225-226).

وينبغي أن تشمل تعديلات المناهج وتطويرها ما يسمح بإدخال برامج عملية لخدمة البيئة المحلية، تسهم في صون مواردها الآخذة في النقصان، وتجعل الطلاب أكثر وعيا بأهمية ذلك. (عبد الرزاق، 2023: 251).

2-2-الدراسات السابقة:

رغم ندرة الدراسات المحلية التي تناولت تحليل السياسة التعليمية في ضوء دعائم التنمية المستدامة فقد اجتهدتا الباحثتان في توفير أهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية وترتيبها ترتيباً زمنياً من القديم إلى الحديث.

2-2-1-دراسات عربية:

- **أجرت المنقاش (1427هـ)** دراسة هدفت إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا السياسة التعليم عام 1390هـ / 1970م. بغرض معرفة مدى توافق هذه السياسة مع أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع ومن ثم اقتراح التعديلات اللازمة عليها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تحليل ومقارنة ووصف سياسة التعليم بالمملكة كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم ومقارنتها بالمعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية التي يفترض أن تتضمنها وتسعى إليها أي سياسة تعليمية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة وضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عاماً ولم يجر عليها أي تعديل أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي وعلى العالم أجمع خاصة في مجال التعليم، كما أن صياغة السياسة التعليمية تكتنفها بعض المشاكل من ناحية بنية النص لبعض البنود والتي تحتاج لإعادة صياغة حتى يسهل فهمها وتطبيقها، كذلك من ناحية المضمون لم تتوافق سياسة التعليم السعودية تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.
- **وأجرت حوالة(2007)** دراسة هدفت إلى تحليل مفهوم تكافؤ الفرص وأهم أبعاده في الآدب التربوي والاجتماعي، وتوضيح ملامح وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية وتحليل مضمونها المرتبط بمرحلة التعليم قبل الجامعي(الابتدائي، المتوسط، الثانوي) في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص لتعزيزه في التعليم قبل الجامعي بالمملكة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بإتباع أسلوب تحليل المحتوى من خلال وصف وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة بصورة وصفية وكمية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن السياسة التعليمية بالمملكة جسدت بعد المساواة حيث جاء بالمرتبة الأولى على جميع أبعاد مفهوم تكافؤ الفرص على مستوى مراحل التعليم قبل الجامعي(المتوسط والثانوي) بينما حصل على المرتبة الثانية على مستوى التعليم الابتدائي، كما أن السياسة التعليمية بالمملكة أكدت ضمن بنودها(236) على تكافؤ الفرص بمعدل(83) مرة وبنسبة 35,16% وأوصت الدراسة بتضمين السياسة التعليمية لمبدأ تكافؤ الفرص.
- **كما أجرى الثنيان(2013)** دراسة هدفت إلى الكشف عن مدى تناول السياسة التعليمية في كل من السعودية والمغرب لقيم حقوق الإنسان، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مضمون خطاب السياسة التعليمية انطلاقاً من الوثائق الرسمية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها اهتمام وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بقيم حقوق الإنسان فقد أعطيت البعد الحقوقي مكانة كبرى وإن كان ذلك دون لفظ صريح لمفهوم حقوق الإنسان، كما أظهرت اهتمام كبير بحقوق الإنسان في المبادئ والموجهات للسياسة التعليمية في مملكة المغرب فقد أعطت البعد الحقوقي أهمية كبرى خاصة في التوجهات الرسمية الخاصة بالفقرات المتعلقة بحقوق الأفراد ووجباتهم، وأوصت الدراسة بضرورة مواكبة الجديد في مجال التربية على ثقافة حقوق الإنسان والانفتاح على تجارب الأخرين.
- **أما دراسة الخبراني(2015)** فقد هدفت الدراسة إلى أهمية صناعة السياسة التعليمية، وأن تبدأ من قاعدة الهرم بداية وانتهاء بقمته، ويشترك في صناعتها كل من له صلة بالعملية التربوية والتعليمية، وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تحتاج إلى إعادة نظر في آليات الصناعة وكذلك الصياغة، فهناك إشكالية كبيرة في بنية النصوص لبعض مواد السياسة التعليمية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن وثيقة التعليم في المملكة بحاجة لإعادة الصياغة، حيث حوت الوثيقة، كذلك وجود إشكاليات كبيرة في بنية النصوص لبعض مواد السياسة التعليمية، فهي تتصف بالتكرار، وعدم الوضوح، وعدم ترابط وتسلسل في الأفكار، وعدم الواقعية، وغلبة الطابع الخطابي، كذلك أيضاً أن بعض الأهداف كتبت بصورة عامة وتحتاج لتفسير وتوضيح وشرح بطريقة إجرائية، وتصحيح وتغيير بعض المصطلحات.
- **وسعت دراسة فره والرويمي وجليد (2021)** الى توضيح وتحليل واقع السياسات التعليمية الحالية بالجامعات الليبية، والتعرف على دورها في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة مستجدات العصر من خلال مساهمتها في إنتاج المعرفة و توليدها، ومساهمتها في نشر المعرفة، ومساهمتها في تطبيق المعرفة وتوظيفها، واقتراح بعض الحلول المناسبة لتطوير السياسات التعليمية بالجامعات الليبية للتكيف مع التقدم المذهل في المعلوماتية والتقنية لتحقيق مجتمع المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة من خلال تطبيقها على عينة تكونت من (300) عضواً، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أبرزها: أن تحليل واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية تنبئ عن قصور السياسات التعليمية في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي يجب أن تكون كما أشارت النتائج أن السياسات التعليمية للجامعة تبعا لتقديرات أعضاء هيئة التدريس كانت ضعيفة في محاور الدراسة(توليد و انتاج المعرفة،نشر المعرفة، تطبيق وتوظيف المعرفة)، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تحديث السياسات واللوائح المنظمة للجامعات الليبية تجمع بين التجديد والواقعية بما يتوافق مع مستجدات العصر الحالي.
- **ودراسة الهادي(2022)** التي هدفت الدراسة إلى تحليل واقع سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان، وتحديد السياسات التي حظيت باهتمام صناع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وتلك التي تحتاج التركيز عليها، والكشف عن التحديات التي تواجه تلك

السياسات، وتقديم عددٍ من المقترحات لتطويرها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الأسلوب النوعي من خلال الأخذ بالمدخل النقدي لتحليل السياسات، والاستعانة بتحليل عدد من الوثائق التعليمية (فلسفة التعليم، واستراتيجية التعليم 2040، والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2016- 2020). وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان حظيت باهتمام صناع السياسة وبخاصة سياسات التعليم المدرسي الحكومي (قيد الطلبة، وإلزامية التعلي)، كما أن هنالك عدد من السياسات التعليمية تحتاج إلى اهتمام أكبر وهي سياسات التعليم قبل المدرسي إذ لا يزال يتسم بمحدوديته، وسياسات التربية الخاصة التي لا زالت في حاجة إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للفئات التي تشملها، كما توصلت الدراسة إلى عدد من الحلول لتطوير سياسات التعليم قبل الجامعي منها: أهمية أن تتواكب سياسات التعليم في عمان مع سياسات التنمية الشاملة للبلاد، وضرورة إيجاد سياسات ملزمة لتحقيق التعليم قبل المدرسي، وتبني الإجراءات العملية والواقعية لضمان تنفيذها.

- **ودراسة العتيبي والمنتشري(2022)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وذلك من خلال عرض السياسات التعليمية التي صدرت على مستوى كل من وزارة التعليم، التعليم العام، والتعليم العالي، وتحديد مدى ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى لوصف السياسات التعليمية التي صدرت في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 كما جاءت في الوثائق والمستندات الرسمية وتحليلها لتوضيح مدى ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز كان لها ارتباط وثيق بجميع المحاور لرؤية المملكة العربية السعودية، حيث كان الارتباط الأكبر هو في المحور الثالث (وطن طموح) وأهدافه الاستراتيجية والذي ارتبطت به جميع السياسات الإحدى عشر بنسبة 0.47%، ثم يأتي بعده المحور الثاني (اقتصاد مزدهر) وأهدافه الاستراتيجية بواقع 9 سياسات بنسبة 0.37%، واخيراً كان الارتباط بالمحور الأول (مجتمع حيوي) وأهدافه الاستراتيجية بواقع 5 سياسات بنسبة 0.16%، وقدمت الدراسة العديد من التوصيات والمقترحات لتوثيق العلاقة بين الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم وربطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من أهمها أن تتصف السياسة التعليمية بالمرونة وأن تأخذ بزمام المبادرة عند ظهور أي حاجة للتعديل أو التغيير في النظم التعليمية لمواجهة المشكلات التعليمية ومطالب المجتمع وحاجاته.
- **أما دراسة العزام (2022)** فقد سعت إلى الكشف عن درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل. استخدام الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على استبانة كأداة لجمع البيانات حيث طبقت على عينة تكونت من (250) فرداً من إداريي الجامعات ومساعديهم، ورؤساء مجالس الغرف التجارية الصناعية بالمملكة. وأظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل كان بدرجة متوسطة، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة إلى بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي تؤدي إلى عدم مواءمة سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل كما تضمنتها أداة الدراسة الحالية والعمل على معالجة تلك الأسباب.
- **وهدفت دراسة الهادي والكيومي والعبري(2023)** إلى معرفة واقع تضمين سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان لغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 وفق الأبعاد التي حددتها: إلزامية التعليم، والعدالة في التعليم، والجودة في التعلي). واعتمدت على المنهج الوصفي، واستخدم الأسلوب النوعي؛ إذ تمت الاستعانة باستمارة تحليل المحتوى لتحليل عدد من الوثائق التعليمية (فلسفة التعليم في سلطنة عمان، والاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، والخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم (2016-2020). وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن بعد الجودة في التعليم حصل على الرتبة الأولى كأكثر الأبعاد تضميناً في الوثائق موضوع التحليل، فيما حصل بعد الزامية التعليم في الرتبة الثانية، كما حصل بعد العدالة في التعليم في الرتبة الأخيرة، وأوصت الدراسة أن يقوم صناع السياسة التعليمية بزيادة الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي، وإتاحته مجاناً للمجتمع، والعناية بتعليم التربية الخاصة لتحقيق العدالة في التعليم بما يسهم في تحقيق غايات الهدف الرابع للتعليم.
- **ودراسة الديك(2024)** هدف الدراسة إلى تطوير السياسات التعليمية لنظام التعليم العام في فلسطين في ضوء خبرة فنلندا. وقد تم اعتماد المنهج المقارن كمسار منهجي شامل يتضمن مداخل متعددة للمعالجة التربوية المقارنة، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وضوح رؤية وفلسفة التعليم الفلسطينية، واعتماد مصادر تمويل التعليم على الجهات المانحة، وتدني الميزانية المخصصة للتعليم من إجمالي الدخل القومي الفلسطيني، وتردي أوضاع المعلمين وأجورهم، وكثافة الطلبة في الصفوف الدراسية مما يقلل من فرص تقديم الدعم الفردي لهم ومن اكتشاف مواهبهم ورعايتهم، وضعف شراكة المجتمع في صنع القرارات وتصميم المناهج، وضعف جودة برامج التدريب وتعدد الجهات المسؤولة عنها، وعدم الإفادة من نتائج تقارير المتابعة والتقييم، وغياب دور السلطات المحلية والبلديات في تمويل التعليم وإدارة شؤونه

على مستوى المحافظات، وفي ضوء ذلك قدمت الباحثة مقترحات لتطوير السياسات التربوية بالإفادة من الخبرة الفنلندية، وتوصي الدراسة بتبني تلك السياسات والعمل بها كإطار مرجعي موحد.

2-2-2-دراسات سابقة بالإنجليزية:

- **أجرت كوسمين وإلينا (Cosmin & Elena, 2014)** دراسة هدفت إلى معرفة السياسة التعليمية في رومانيا ومراحل تنفيذها من وجهة نظر طلبة العلوم التربوية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (19) طالباً أثناء دراستهم الأكاديمية، وأظهرت نتائج الدراسة أن السياسة التعليمية الوطنية في رومانيا غير متماسكة، وتدريب المعلمين غير مستمر وضعيف. وأوصت الدراسة الجهات المختصة بضرورة العمل على تماسك السياسة التعليمية الرومانية وتنميتها في جميع المستويات مع التركيز على سياسة تدريب المعلمين على أرض الواقع بشكل مستمر وفق نهج نوعي.
- **وأجرى عيسى وهارفي (Essa & Harvey, 2022)** هدفت إلى دراسة سياسة المملكة العربية السعودية لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة إطار رؤية البلاد 2030 واستراتيجية التنمية المستدامة من خلال الأسئلة التالية: كيف يتم عرض سياسة دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في نظام التعليم السعودي في خطابات وثائق سياسة الحكومة السعودية ووسائل الإعلام المكتوبة؟ حيث اعتمدت على تحليل نوعين من الوثائق، وهما وثائق السياسة الرسمية التي تنشرها الجهات الحكومية المشاركة في تخطيط أو تنفيذ سياسة تكامل التعليم من أجل التنمية المستدامة، والمقالات الصحفية التي تم جمعها من الصحف السعودية الثلاث الأعلى تصنيفاً (عرب نيوز، الشرق الأوسط، والرياض)، وأظهرت النتائج أن رؤية 2030 لا تعتبر التعليم من أجل التنمية المستدامة أداة رئيسية لتحقيق الاستدامة والحفاظ على البيئة. ويكشف التحليل أن هناك نقاشاً محدوداً للغاية حول دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في رؤية 2030، كما أظهرت نتائج التحليل أن هناك عمومية كبيرة في اللغة المستخدمة في تقديم خارطة الطريق لتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة، وغموض كبير بشأن الإجراءات المقترحة لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في نظام التعليم السعودي، كذلك فإن الحكومة السعودية لا تأخذ خطة دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم على محمل الجد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- باستقراء الدراسات السابقة يلاحظ أن أهدافها تتفق جزيئاً مع الدراسة الحالية في تركيزها على السياسة التعليمية سواء في المملكة العربية السعودية أو في دول عربية أخرى، وتختلف عنها في تناولها دعائم التنمية المستدامة لتحليل السياسة التعليمية عدا دراسة الهادي والكيومي والعبري(2023) التي كان لها ارتباط جزئي حيث ركزت في أهدافها على تضمين سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان لغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، كما اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، كذلك اتفقت مع الدراسات التي استخدمت أسلوب تحليل المحتوى كأداة كدراسة والوثائق الرسمية عينة كدراسة دراسة المنقاش (2006)، ودراسة حوالة(2007)، ودراسة الثنيان(2013)،ودراسة العتيبي والمنتشري(2022)، ودراسة الهادي والكيومي والعبري(2023)، ودراسة عيسى وهارفي Essa & Harvey, 2022)، بينما اختلف مع بعض الدراسات التي استخدمت الاستبانة لجمع البيانات وعينتها أفراد، كدراسة فره والرويمي وجليد (2021)، ودراسة العزام (2022)، ودراسة كوسمين وإلينا (Cosmin & Elena, 2014) وقد استفادت من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها وتحديد مصطلحات الدراسة، والتأصيل النظري لمتغيرات الدراسة وتحديد منهج الدراسة وبناء الأداة، كما تم الاستفادة في تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة، وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تحليل وثيقة السياسة التعليمية للملكة العربية السعودية في ضوء دعائم التنمية المستدامة لم تتطرق له أي من الدراسات السابقة على المستوى المحلي والعربي كذلك تميزت في إعداد قائمة تحليل شملت دعائم التنمية المستدامة في الأبعاد (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) لوصف الوثيقة بصورة كمية ونوعية.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها

3-1-منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي القائم على أسلوب تحليل المحتوى من خلال تحليل وثيقة السياسة التعليمية للمملكة ووصفها والتعبير عنها مضمونها بصورة بيانات كمية ونوعية تصف مدى تضمينها بنودها لدعائم التنمية المستدامة، كما أن التحليل الوثائقي من المنهجيات المناسبة لتحليل وثيقة السياسة التعليمية في ضوء التنمية المستدامة (Blatchford &Samuelsson, 2015).

3-2-مجتمع الدراسة وعينتها:

تكونت عينة الدراسة من جميع بنود وثيقة السياسة التعليمية للمملكة العربية السعودية والبالغ عددها (236) بنداً موزعة على (9) الطبعة الأخيرة رقم (4) للعام 1416هـ/ 1995م وهذه العينة هي نفسها مجتمع البحث الأصلي لتكون نتائج الدراسة دقيقة وصادقة (وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995).

3-3-أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة لجمع البيانات الكمية قائمة تحليل تم بناءها، وتضمنت هذه القائمة في صورتها الأولية (14) معياراً عكست دعائم التنمية المستدامة، توزعت على ثلاثة أبعاد حيث تضمن البعد الاقتصادي (5) معايير، وتضمن البعد الاجتماعي (5) معايير، البعد البيئي تضمن (4) معايير.

3-3-1-صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة التحليل بما تشمله من فئات تم استخدام الصدق الظاهري من خلال عرض أداة التحليل على عدد من الخبراء المتخصصين في مجال الإدارة والتخطيط التربوي والمناهج وطرق التدريس، للتأكد من مدى ملاءمة المعايير الواردة في أداة التحليل لدعائم التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، حيث كانت مجمل الملاحظات الواردة من قبل المحكمين تمثلت في حذف معيار من البعد الاجتماعي، وتعديل صياغة المعيار رقم(3) في البعد البيئي، وأصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة(13) معياراً وجاهزة لتحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وتحقق الغرض الذي أعدت من أجله.

3-3-2-ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات التحليل من خلال الاشتراك في عملية التحليل بين الباحثتين الأولى والثانية بحسب الخطوات التحليل وقواعده المحددة مسبقاً، وبعد الانتهاء من عملية التحليل تم حساب نسبة الاتفاق بينهما باستخدام معادلة هولستي Holsti، حيث بلغ ثبات أداة التحليل(90) مما يدل على تمتع أداة التحليل بثبات عالي.

3-4-المعالجة الإحصائية:

لمعالجة البيانات الكمية إحصائياً من خلال حساب التكرارات والنسبة مئوية لكل فئة من فئات التحليل، واستخدام معادلة هولستي لحساب ثبات أداة التحليل الآتية:

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{\text{عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف}}$$

4- نتائج الدراسة ومناقشتها.

4-1-النتيجة المتعلقة بالسؤال الرئيس: "ما مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة؟"

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام التكرارات والنسب المئوية مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة، ويتضح ذلك في الجدول الآتي:

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية لمدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة.

م	الأبعاد	التكرار	النسبة المؤية	الترتيب
2	البعد الاجتماعي	64	%67	الأول
1	البعد الاقتصادي	28	%30	الثاني
3	البعد البيئي	3	%3	الثالث
	المجموع	95	%100	

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد تكرارات تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة بلغت(95) تكراراً، كما يتضح من الجدول أن أكثر دعائم التنمية المستدامة تضميناً في بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية هو البعد الاجتماعي حيث حصل على(64) تكراراً وبنسبة(67%)، ويليه في المرتبة الثانية البعد الاقتصادي حيث حصل على(28)، وبنسبة(30%)، كما يليه في المرتبة الثالثة والأخيرة البعد البيئي حيث بلغت تكرارات تضمينه(3) وبنسبة(3%)؛ مما يدل على أن بنود وثيقة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية الواردة في الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، وغايات التعليم، وأهدافه وأهداف مراحل

التعليم، والتخطيط لمراحل التعليم، والأحكام الخاصة والعامة تضمنت موضوعات ونصوص ومواد ذات صلة بالبعد الاجتماعي بشكل أكبر من البعد الاقتصادي والبعد البيئي، وهذا قد يعود إلى أن وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة ذات طابع ديني وتستمد نصوصها من القرآن الكريم والسنة النبوية ومبنية وفق الشريعة الإسلامية مما جعلها تركز في نصوصها وموضوعاتها وموادها على دور التعليم في تكافؤ الفرص التعليمية وتعزيز العدلة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في التعليم والتكافل الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع والمشاركة الاجتماعية باعتبارها مبادئ أقرها الدين الإسلامي الحنيف والشريعة الإسلامية. وهذا ما أكدته دراسة المنقاش(1427هـ) ودراسة حوالة (2007).

4-1-1-النتيجة المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: "ما مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي؟"

للتعرف على مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لمؤشرات دعائم التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي، كماهي موضحة في الجدول التالي:

جدول (2) التكراروالنسبة المئوية لتضمين سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية دعائم التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي.

م	المؤشرات	التكرار	النسبة المؤية	الترتيب
2	التأكيد على العمل والإنتاج واستدامتهما.	10	%36	الأول
4	تشجع دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية.	8	%28	الثاني
1	التأكيد على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل.	4	%14	الثالث
3	الاهتمام بالإبداع والابتكار.	3	%11	الرابع
5	تشجيع الاستثمار في التعليم.	3	%11	الخامس
	المجموع	28	%100	

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد تكرارات تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي بلغت(28) تكراراً، وبنسبة(30%)، وهذه النسبة التي حصل عليها البعد الاقتصادي دون المستوى المأمول من التعليم بأنواعه ومراحله المختلفة للإسهام بالتنمية المستدامة بالمملكة في البعد الاقتصادي لاسيما في ظل توجهات رؤية المملكة2030، كما يتضح من الجدول أن أكثر دعائم التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي تضميناً في بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة هو المؤشر رقم (2) ونصه التأكيد على العمل والإنتاج، وبنسبة(36%)، حيث ركزت بنود وثيقة السياسة التعليمية على غرس حب العمل واستثمار وقت الفراغ في العمل النافع والعمل في القطاعات المختلفة، وتخريج العاملين المؤهلين في سائر الميادين وتخصصات لكفاية المملكة من القوة العاملة.

ويليه في المرتبة الثانية المؤشر رقم (4) ونصه: تشجع دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية، وبنسبة (28%)، حيث أشارت في بنودها إلى تشجيع وتنمية البحث العلمي واهتمام الجامعات في مجال البحوث العلمية، وتوفير سبل البحث والترجمة مع عدم وجود أي إشارات لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية.

كما يليه في المرتبة الثالثة المؤشر رقم (1) ونصه: التأكيد على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وبنسبة (14%)، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما يتوقع من التعليم تحقيقه في إطار خطط التنمية المستدامة الاقتصادية للمملكة في ظل رؤية 2030.

وقد جاء المؤشر رقم (3) ونصه: الاهتمام بالإبداع والابتكار، والمؤشر رقم (5) ونصه: تشجيع الاستثمار في التعليم وبنسبة (3%)، وهذه النسبة تعكس ضعف اهتمام واضعي السياسة التعليمية بالمملكة بالبعد الاقتصادي وإغفال دور التعليم في التنمية الاقتصادية من خلال ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، والاهتمام بالإبداع والابتكار، وتشجيع الاستثمار في التعليم.

4-2-1-النتيجة المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: "ما مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي؟"

للتعرف على مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لمؤشرات دعائم التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي، كماهي موضحة في الجدول التالي:

جدول (3) التكراروالنسبة المئوية لتضمين سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية دعائم التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي.

م	المؤشرات	التكرار	النسبة المؤية	الترتيب
2	التأكيد على المساواة بين الأفراد في المجتمع السعودي.	32	%50	الأول
4	التأكيد على التعليم المستمر مدى الحياة.	24	%38	الثاني
3	التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية في المجتمع.	8	%12	الثالث

م	المؤشرات	التكرار	النسبة المؤية	الترتيب
1	الاهتمام بمعالجة مشكلات الفقروالبطالة في المجتمع.	0	0	
	المجموع	64	%100	

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد تكرارات تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي بلغت(64) تكراراً، وبنسبة(68%)، وهذه النسبة تدل على أن بنود وثيقة سياسة المملكة ركزت على البعد الاجتماعي بصورة مناسبة في بعض الجوانب المتصلة بالتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بتحقيق المساواة، ومجانية التعليم والتأكيد على استمرارية التعليم, كما يتضح من الجدول أن أكثر دعائم التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي تضميناً في بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية المؤشر رقم(2) ونصه: التأكيد على المساوة بين الأفراد في المجتمع السعودي، حيث بلغت بنسبة(50%)، وقد يعود ذلك إلى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة ركزت على المساواة من منظور الدين الإسلامي حيث تجسدت في الأسس العامة وغايات التعليم وأهدافه والأحكام الخاصة والعامة لتفعيل دور التعليم في إرساء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية للجميع في المجتمع السعودي دون تمييز. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حوالة (2007) التي أظهرت أن السياسة التعليمية بالمملكة جسدت بعد المساواة حيث جاء بالمرتبة الأولى.

ويليه في المرتبة الثانية المؤشر رقم (4) ونصه: التأكيد على التعليم المستمر مدى الحياة، وبنسبة (38%)، وقد يرجع ذلك إلى أن وثيقة سياسة التعليم بالمملكة ركزت في بعض بنودها على استمرارية التعليم من منظور الشريعة الإسلامية دون التطرق في مضمون تلك البنود إلى الفظ الصريح للتعليم المستمر مدى الحياة.

كما يليه في المرتبة الثالثة المؤشر رقم (3) ونصه التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية في المجتمع، وبنسبة (12%)، وهذا النسبة تدل على ضعف إبراز بنود وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة لأهمية المشاركة الفاعلة في المجتمع من منظور التعليم لمساعدة الأفراد على فهم قضايا المجتمع السعودي وحل مشكلات

وقد جاء مؤشر رقم (1) ونصه: الاهتمام بمعالجة مشكلات الفقر والبطالة في المجتمع، في المرتبة الأخير وبنسبة (0)، وقد يرجع ذلك إلى إدراك واضعي السياسة التعليم آنذاك المملكة العربية السعودية من الدول الغنية بثرواتها ومواردها الاقتصادية، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الدولة من خلال تخصيص موارد مالية للتكافل الاجتماعي، وتوفير فرص عمل سنوية للخريجين في القطاعات المختلفة كفيلة لمعالجة ذلك متجاهلين دور التعليم بذلك في إطار التنمية المستدامة.

4-1-3-النتيجة المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: "ما مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد البيئي؟".

وللتعرف على مدى تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد البيئي، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لمؤشرات دعائم التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي، كماهي موضحة في الجدول التالي:

جدول (4) التكرارالنسبة المئوية لتضمين سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية دعائم التنمية المستدامة في البعد البيئي.

م	المؤشرات	التكرار	النسبة%	الترتيب
2	التأكيد على تحقيق التوازن بين نشاطات الإنسان والأنظمة البيئية المحيطة.	2	%67	1
4	التأكيد على الوعي البيئي والحماية من الكوارث والمخاطر البيئية.	1	%33	2
1	التأكيد على أهمية المحافظة على البيئة.	0	0	0
3	التأكيد على استثمار موارد الطاقة المتجددة والنظيفة.	0	0	0
	المجموع	3	%100	

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد تكرارات تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة في البعد البيئي بلغت(3) تكرارات، وبنسبة(3%)، وهده النسبة تدل على ضعف تضمين بنود وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة للمؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة في البعد البيئي نتيجة إغفال واضعي السياسة التعليمية للجانب البيئي وقلة وعيهم بالدور المنوط بالتعليم في المحافظة على البيئة وتحقيق التوازن البيئي بين نشاط الإنسان والأنظمة البيئية علاوةً إلى عدم تضمين بنود السياسة التعليمية لبعض المواد والموضوعات التي تؤكد على دور التعليم في المحافظة على البيئة واستثمار موارد الطاقة المتجددة لإيجاد بيئة نظيفة خالية من الكوارث والمخاطر البيئية في المجتمع السعودي.

كما يتضح من الجدول أن أكثر دعائم التنمية المستدامة في البعد البيئي تضميناً في بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية المؤشر رقم(2) ونصه: التأكيد على تحقيق التوازن بين نشاطات الإنسان والأنظمة البيئية المحيطة، حيث بلغت بنسبة(67%)، ويليه في المرتبة الثانية المؤشر رقم(4) ونصه: التأكيد على الوعي البيئي والحماية من الكوارث والمخاطر البيئية، وبنسبة (33%)، كما يليه في المرتبة

الثالثة المؤشر رقم (1) ونصه: التأكيد على أهمية المحافظة على البيئة، والمؤشر رقم (3) ونصه التأكيد على استثمار موارد الطاقة المتجددة والنظيفة، وبنسبة(0)، مما يدل على أن البنود الواردة في السياسة التعليمية للمملكة سواء في سياستها العامة أو في أهداف التعليم بمراحله المختلفة أفي أحكامها العامة والخاصة تخلو من المؤشرات البيئية المرتبطة بالتنمية المستدامة في هذا البعد وما ورد من بنود في وثيقة سياسة التعليم لا تعكس الدور المأمول من التعليم في المملكة لتوجه نحو التنمية المستدامة في البعد البيئي نتيجة الجمود الحاصل في بنودها وعدم مراجعتها وتطويرها منذ أكثر من خمسين عاماً على الرغم من اهتمام رؤية المملكة 2030 في أهدافها وركائزها بدور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة الأمر الذي يتطلب مراجعة وتطوير وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة لتضمينها موجهات التنمية المستدامة في البعد البيئي بما يوكب التغيرات والمستجدات العالمية. وهذا ما اكدته دراسة المنقاش(1427ه) ودراسة حوالة (2007).

4-2-النتائج الكيفية(الوصفية) لتضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) كما يأتي:

4-2-1-البعد الاقتصادي:

ومن خلال التحليل لوثيقة سياسة التعليم بالمملكة في جميع أبوابها وما تضمنته بنودها في الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، غايات التعليم وأهدافه، وأهداف مراحل التعليم، والتخطيط لمراحل التعليم، وأحكم خاصة، ونشر العلم، وتمويل التعليم، وأحكام عامة في ضوء المعايير المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة في البعد الاقتصادي حيث نجد أن عدد قليل جداً من بنود الوثيقة تطرقت إلى البعد الاقتصادي من خلال ارتباط جزئي دون نص صريح للتنمية الاقتصادية، كذلك فإن معظم البنود (28) التي أظهرت نتائج التحليل الكمي صلتها بالبعد الاقتصادي ذات إشارات ضمنية دون إشارات صريحة، كذلك نجد أن البنود التي وردت تحت مؤشر التأكيد على العمل والإنتاج واستدامتهما ركزت بعضها على العمل دون التأكيد على الاستدامة في العمل والإنتاج حيث نص البند(50) على غرس حب ونص البند(101) على تهيئة الطلاب للعمل في ميادين الحياة والبند، ونص البند(162) على إفساح المجال للخريجين للعمل في المنشآت والمؤسسات والمصانع، كما أن البنود التي ارتبطت بمؤشر تشجع دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية ركزت على الاهتمام بالبحث العمي دون التأكيد على دوره في التنمية الاقتصادية حيث نص البند(112) على القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي، ونص البد(99) على تعميق روح البحث لدى الطلبة، كنا نص البند(138) على الاهتمام بالبحث العلمي، كذلك فإن البنود التي ارتبطت في المؤشر الذي نص على التأكيد على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل ركزت وردت بصورة ضمنية ولم تؤكد على ربط المخرجات بسوق العمل حيث نص البند(161) على أن تنشئ الجهات الحكومية المعاهد المتخصصة لسد حاجات المملكة من العاملين، وفيما يتعلق بالبنود التي ارتبطت بالمؤشر الذي نص على الاهتمام بالإبداع والابتكار، كانت قليلة جداً، وربما لا تدعم الدور الحقيقي للتعليم في الاهتمام بالإبداع والابتكار، حيث أشارت في مضمونها للابتكار دون التطرق للأبداع حيث يؤكد ذلك ما نص عليه البند(69) تسجيع نشاط الطالب الابتكاري، ونص البند(44) على تبيان نواحي الابتكار في آرائهم وأعمالهم، كذلك فإن البنود التي وردت في وثيقة السياسة التعليمية لا تدعم بصورة فعلية الاستثمار في التعليم بحيث تتحول مؤسسات التعليم إلى مؤسسات منتجة قادرة على الاكتفاء الذاتي من خلال مواردها بل أن البنود التي ارتبطت بمؤشر الاستثمار في التعليم ركزت على أن الاستثمار يقتصر على مدارس وجامعة اهلية. وهذا يستدعي مراجعة وتحديث وثيقة السياسة التعليمية لتضمينها بنود تؤكد الدور الحقيقي للتعليم بالمملكة بالتنمية المستدامة في البعد الاقتصادي.

4-2-2-البعد الاجتماعي:

وفيما يخص البعد الاجتماعي فقد اتضح من خلال استقراء وتحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة أن الوثيقة وما تضمنته من بنود في أبوابها التسعة التي تناولت الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، وغايات التعليم وأهدافه، وأهداف مراحل التعليم، والتخطيط لمراحل التعليم، وأحكم خاصة، ونشر العلم، وتمويل التعليم، وأحكام عامة أن بنود وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة ركزت في تضمين محتوى بعض بنودها(236) نصوص ذات صلة بالبعد الاجتماعي بقدر مناسب مقارنة بالبعدين الاقتصادي والبيئي حيث ارتبطت (64) بنداً من بنود الوثيقة بالبعد الاجتماعي، مما يؤكد اهتمام وثيقة سياسة التعليم بالجانب الاجتماعي خاصة المؤشر الذي يؤكد على المساواة بين الأفراد في المجتمع السعودي حيث تجسد في (32) بنداً من بنود الوثيقة بصورة ضمنية وصريحة على اعتبار أن هذا المؤشر يعكس مبدأ الدين الإسلامي الداعي إلى العدالة والمساواة بين الأفراد في المجتمع وهذا ما أكده دراسة منقاش(1427ه)، ودراسة حوالة(2007)، كذلك نجد أن(28) بنداً من بنود الوثيقة ارتبطت بمؤشر التأكيد على التعليم المستمر مدى الحياة بصورة ضمنة دون تطرق أي من بنودها للتعليم المستمر مدى الحياة بل ركزت على الاستمرارية في التعليم من خلال إتاحة الفرص للراغبين مواصلة تعليمهم في المراحل المختلفة بحسب قدراتهم والانتقال من مرحلة دراسية إلى أخر، من ومواصلة التعليم العالي، والالتحاق بالمعاهد والجامعات والاهتمام بمكافحة الأمية حيث أشار البند(9) تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها ويعدها لمهمتها في الحياة، كما أشار البند(81) في اهداف مرحلة التعليم الابتدائي إعداد الطالب لما يلي هذه المرحلة

من مرحلة حياتية، ونص البند(125) أن الدراسة في المرحلة المتوسطة متاحة لحاملي الشهادة الابتدائية، كما يلاحظ من خلال استقراء بنود الوثيقة أن عدد قليل جداً من بنوده ارتبطت بالمؤشر الذي ينص على التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية في المجتمع بصورة ضمنية دون التطرق إلى نوعية المشاركة الإيجابية للأفراد في المجتمع، كذلك أغفلت بنود الوثيقة دور التعليم في معالجة مشكلات الفقر والبطالة في المجتمع، حيث لوحظ عدم وجود أي إشارات في محتوى بنود الوثيقة تؤكد على دور التعليم في المملكة في معالجة مشكلات الفقر والبطالة وهذا يتعارض مع خطط التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي حاضراً ومستقبلاً بالإضافة إلى ضعف تضمين بنود وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة مما يتطلب تحديث بنود الوثيقة وتضمينها البنود اللازمة لمشاركة التعليم بصورة فاعلة في خطط التنمية المستدامة في مجال التعليم.

4-2-3-البعد البيئي:

وفيما يخص البعد البيئي ومن خلال تحليل واستقراء جميع بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة تبين أن بنود وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة لم تعطي اهتمام بالبعد البيئي، حيث أوردت عبارات ضمن ثلاثة بنود تتعلق بالبيئة حيث نص محتوى البند(49) على فهم البيئة بأنواعها المختلفة, والبند(77) نص على استغلال الفرد نعم الله ليحسن استخدامها لنفع نفسه وبيئته دون تضمين بنودها لمؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالبعد البيئي خاصة التي تؤكد على المحافظة على البيئة، واستثمار موارد الطاقة المتجددة والنظيفة والتركيز على الوعي البيئي والحماية من الكوارث والمخاطر البيئية وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة في البعد البيئي مما قد يؤثر على دور التعليم في مراحله المختلفة في القيام بدوره الفاعل في إطار خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي ليواكب تطلعات رؤية المملكة 2030، وقد يعود ذلك إلى أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة لم يطرأ عليها منذ وضعت قبل أكثر من خمسين عامًا أي تعديل أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي والعالم أجمع خاصة في مجال التعليم، وهذا ما أكدته منقاش(1427هـ)، وحوالة(2007).

4-3-خلاصة النتائج الكمية والكيفية للدراسة: تم التوصل من خلال التحليل الكمي والكيفي إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن عدد تكرارات تضمين وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية لدعائم التنمية المستدامة بلغت (95) تكراراً، حيث كانت معظمها في نصوص ضمنية.
- أن أكثر دعائم التنمية المستدامة تضميناً في بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية هو البعد الاجتماعي حيث حصل على (64) تكراراً وبنسبة (67%)،
- جاء البعد الاقتصادي في المرتبة الثانية، حيث حصل على (28) تكراراً، وبنسبة (30%)، بينما البعد البيئي في المرتبة الثالثة والأخيرة حيث حصل على (3) تكرارات، وبنسبة (3%).
- أن عدد قليل جداً من بنود الوثيقة تتطرق إلى البعد الاقتصادي من خلال ارتباط جزئي دون نص صريح للتنمية الاقتصادية.
- أن بنود وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة ركزت في تضمين محتوى بعض بنودها (236) نصوص ذات صلة بالبعد الاجتماعي بقدر مناسب مقارنة بالبعدين الاقتصادي والبيئي حيث ارتبطت (68) بنداً من بنود الوثيقة بالبعد الاجتماعي.
- ركزت وثيقة سياسة بالبعد الاجتماعي على المؤشر الذي يؤكد على المساواة بين الأفراد في المجتمع السعودي حيث تجسد في (32) بنداً من بنود الوثيقة بصورة ضمنية وصريحة.
- أن بنود وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة لم تعط اهتمام بالبعد البيئي، حيث أوردت عبارات ضمن ثلاثة بنود تتعلق بالبيئة دون تضمين بنودها لأي من مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالبعد البيئي خاصة التي تؤكد على المحافظة على البيئة، واستثمار موارد الطاقة المتجددة والنظيفة والتركيز على الوعي البيئي والحماية من الكوارث والمخاطر البيئية وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

التوصيات والمقترحات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثات ويقترحن الآتي:

1. ضرورة تحديث وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية وتضمينها المؤشرات التي قدمتها الدراسة كدعائم للتنمية المستدامة في مجال التعليم لمواكبة المتغيرات العالمية ومستجدات العصر.
2. حث القائمين على السياسة التعليمية بالمملكة على الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية والاعتماد عليها كمؤشر لمعرفة جوانب الخلل والضعف في بنود الوثيقة واتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتحديث بنودها وتطويرها لتواكب متطلبات التنمية في المجتمع السعودي.
3. إعادة النظر في جميع بنود السياسة التعليمية وعلى وجه الخصوص الأسس العامة وغايات التعليم وأهدافه، وأهداف التعليم في المراحل المختلفة لتستوعب المتغيرات الاقتصادية والبيئة والاجتماعية التي تتطلبها خطط التنمية المستدامة في المجتمع السعودي بما يلبي تطلعات رؤية المملكة 2030.

4. ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي عند مراجعة وتحديث بنود السياسة التعليمية لمعالجة الفجوة التي أظهرتها نتائج التحليل بحيث تجسد بنودها أهمية المحافظة على البيئة واستثمار موردها بصورة أمثل.
5. التركيز على مؤشرات البعد الاقتصادي وتجسيد في محتوى بنود الوثيقة بما يعكس تطلعات أهداف رؤية المملكة 2030 في مشاركة التعليم بالتنمية الاقتصادية.
6. أهمية تحديث بنود وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة لتستوعب كافة المتغيرات المجتمعية بالمجتمع السعودي وتأكيد بنودها بشكل صريح على أهمية التعليم المستمر مدى الحياة لتعكس أهداف التنمية المستدامة.
7. مراجعة وتحديث بنود وثيقة المملكة في البعد الاجتماعي وربطها بخطط التنمية الاجتماعية بالمجتمع السعودي.

قائمة المراجع

أولاً-المراجع بالعربية:

- أبو الخير، صفاء حسن (2016). تأثير مجتمعات التطوير المهني على الإنترنت في فهم معلمات الأحياء لطبيعة المنهج وممارسات تدريسه (رسالة ماجستير). قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت.
- إدريس، محمد، والخليفة، فاطمة. (2015). دراسة تحليلية لمبادئ التنمية المستدامة التي تتضمنها مقررات الإنسان والكون في مرحلة التعليم الأساسي بالسودان. جرش للبحوث والدراسات،16(1)67-87.
- بطاح، أحمد. (2020). سياسات النظم التعليمية منظور تكاملي. عمان: دار وائل.
- البلادي، عبد الرحمن، الشاعري، بدر، الصبحي، عفاف، الصبحي، وفية. (2023)0 دور مدارس التعليم العام في تفعيل مبادرة السعودية الخضراء (دراسة استشرافية)، مؤتمر التعليم والأدوار المتجددة، جامعة الملك خالد: أبها، 475- 499.
- بوعشير، مريم (2011). دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة.
- الثنيان، ثويني محمد. (2013). حقوق الإنسان في السياسة التعليمية في كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية: تحليل وثائقي مقارن. المجلة الدولية التربوية المتخصصة،2(3)،230- 251.
- حازم، إسماعيل عبد الله. (2013). أضواء على واقع التعليم في الدول العربية. بيروت: مكتبة العروبة.
- الحسين، بدر هادي. (2018). تحسين جودة الحياة للطالب باستخدام برنامج إرشادي قائم على زيارة المناطق البيئية المستدامة. رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية. طرابلس: جامعة طرابلس.
- حليم، منى، ورزق.(2021). البحث العلمي بالجامعات السعودية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية.7(3)، 532- 546.
- الحواس، محمد، والعصيمي، أحمد.(2020). المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة.3(1)، 187- 225.
- حوالة، سهير محمد. (2007). السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية-دراسة تحليلية-، مجلة العلوم التربوية، ع (4)، ص ص 107-164
- الخبراني، يحيى محمد. (2015). صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية، في ضوء تجارب بعض الدول، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الديك، سامية عمر.(2024). دراسة مقارنة لتطوير السياسات التعليمية لنظام التعليم العام في فلسطين في ضوء خبرة فنلندا. مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية،6(1)، 390- 415.
- ردمان، محمد أحمد.(2021). تطوير مركز البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة" دراسة مستقبلية". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها، مصر.
- السيد، عصام محمد. (2019). سلسلة التنمية المستدامة- المناقشة والحوار: الحقيبة التدريبية الأولى. القاهرة: دار التعليم الجامعي.
- صباريني، رشيد الحمد (2014). البيئة ومشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة، الأكاديمية العربية المفتوحة.
- عبد الإله، محمد منصور (2016). التخطيط الاستراتيجي لمتطلبات التنمية المستدامة المتمركزة على المدرسة (BPD-S) في ضوء التوجهات العالمية الحديثة. مجلة كلية التربية: جامعة سوهاج. 10(45)، ص 437-505.
- عبد الحليم، طارق حسن. (2020). التنمية المستدامة: مدخل متجدد لعالم متغير. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

- عبد الرزاق، ماجدة مصطفى.(2023). دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. المجلة العربية للنشر العلمي.5(51)،132- 150.
- العتيبي، فارس، والمنتشري، عائض. (2022). السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 6(19)، 71- 102.
- عدنان، وديع محمد عدنان (2017). قياس التنمية ومؤشراتها، مجلة جسر التنمية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- العزام، نوراة.(2022). درجة المواءمة بين سياسات التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واحتياج سوق العمل. مجلة دراسات العلوم التربوية، 49(1).
- عقل، أمل فتحي. (2017). تطوير معايير التميز في التعليم. سلطنة عمان: مكتبة دار الخليج العربي.
- عياصرة، معن. (2011). نظم وسياسات التعليم: نماذج عربية وأجنبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- غنيم، عثمان محمد (2010). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفا للنشر، عمان.
- الفرح، وجيه محمد. (2015). أساسيات التنمية المستدامة. ط2. القاهرة: مكتبة دار المعارف.
- فره، محي الدين، والرويعي، دياب، وجليد، أشرف. (2021). واقع السياسات التعليمية الحالية بالجامعات الليبية، والتعرف على دورها في تحقيق مجتمع المعرفة (جامعة المرقب نموذجاً). مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية،20(3)، 37- 48.
- القرني، عبد الله. (2013). دراسات في تطوير التعليم على ضوء التحديات المعاصرة. الرياض: مكتبة المتنبي.
- القريشي، مدحت (2007). التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
- المنقاش، سارة بنت عبد الله. (1427هـ). دارسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها، مجلة جامعة الملك سعود- العلوم التربوية والدراسات الإسلامية: جامعة الملك سعود، 19(1)،381 – 440.
- الهادي، بدرية راشد. (2022). سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان بين الواقع والمأمول: دراسة تحليلية. مجلة التربية المقارنة الدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، 7(15)،149- 193.
- الهادي، بدرية، والكيومي، أمل، والعبري، خلف.(2023). واقع تضمين سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان لغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030. المجلة التربوية الأردنية، 8(3)، 243 – 267.
- هاشم، محمد حسن. (2014). العمالة والتعليم والتنمية في بعض دول الخليج العربي. المنامة: أكاديمية الخليج العربي للدراسات التربوية.
- الهيئة العامة للإحصاء (2018). أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية – التقرير الاحصائي للوضع الراهن، المملكة العربية السعودية.
- اليزيدي، مها سعيد (2017): مؤتمر تعزيز دور المرأة السعودية في تنمية المجتمع في ضوء رؤية المملكة 2030. المؤتمر الثاني: رؤية وطموح، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية.

ثانياً-المراجع بالإنجليزية:

- Aldoosry, R., Aldahmash, A. H., Alfaifi, M. S., Almutairi, A., Aldossari, A. S., Alshuaibi, A. A., & ALabbad, A. H. (2020). Content analysis of essential economic values in the vocational textbook as compared to the Saudi Arabian Education Policy Document. *Education Research International (Online), 2020*, 1–8. https: //doi.org/10.1155/2020/8855714.
- Al-Otaibi, A. (2022). Educational policies during the era of the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdulaziz to achieve the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030: Analytical Study. *MagĂllat¨ Al-ʿulūm Al-tarbawiyyat¨ Wa-al-nafsiyyat¨*, *6*(19), 71–102. https: //doi.org/10.26389/ajsrp.s010521
- Blatchford, J &. Samuelsson, I, (2015). Education for sustainable development in early childhood care and education: A UNESCO background paper. RET 15-02-2019 from https: //www.researchgate.net/publication.
- Cosmin, G. & Elena, G. (2014): Educational Policy in Romania. Principles and Functionality in Initial and Continuing Teacher Training, Procedia- Social and Behavioral Sciences, Vol. 142, 14 August. Download date 24/12/2017 at the following link: http: //www.sciencedirect.com/science/article/pii/S187704281404525X.
- Essa, S., & Harvey, B. (2022). Education for Sustainable Development in Saudi Arabia: A Critical Discourse Analysis of media and government policy documents. *Interdisciplinary Journal of Environmental and Science Education (Online), 18*(2), e2266. https: //doi.org/10.21601/ijese/11519.